



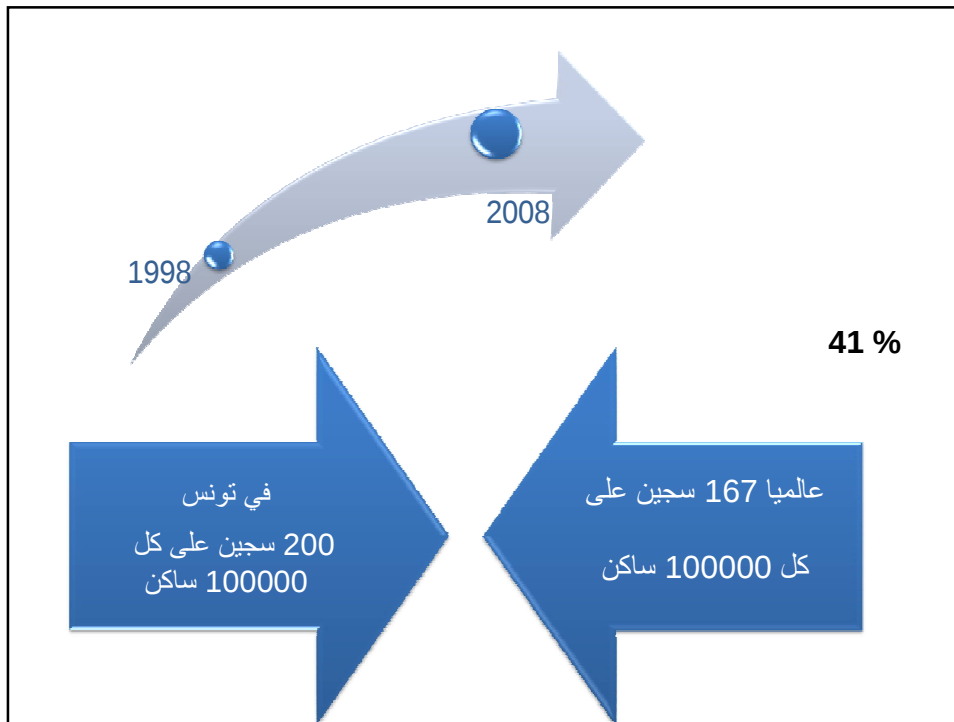
تجربة المصاحبة بتونس واقع وفاق

منية السافي
قاضي تحقيق اول بالمحكمة الابتدائية
بسوسة
ماي 2018

2009

بمبادرة مشتركة بين وزارة العدل التونسية
واللجنة الدولية للصليب الأحمر

اول خطوة
أساسها ملحوظات واستنتاجات
للخبير السويسري
السيد أندري فالوتون
حول الاكتظاظ المتزايد داخل المؤسسات السجنية



انشاء فريق عمل بتونس لتحقيق مشروع
نموذجي يعنى بايجاد حلول
للحد من الاكتظاظ داخل السجون

الفريق يرأسه السيد كاظم زين العابدين ممثل وزارة العدل
اعضاء الفريق :
السادة القضاة : عادل الغالي ، بوبكر سوقيير ، منذر بن سيك علي ، زهية الصيادي ،
عبد الحكيم جمعة ، ومنية السافي
السيد مدير السجن المدني بالمسعين
ثم بداية من سنة 2012 اصبح من العناصر الفعالة في الفريق
السيد عبد الحميد عبادة (الوكيل العام)
ويوسف بن رمضان (ق ت ع)
تلاه بداية من السنة القضائية 2016 و2017 السيد قيس الفريوي (ق ت ع)

اختارت وزارة العدل التونسية، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولاية
سوسة

وقد وقع الخيار على هذه المنطقة لعدة أسباب، أهمها:
محكمة الاستئناف بسوسة آنذاك تغطي ولايتين، القيروان وسوسة
توفر عدة قضاة مستعدين وداعمين للمشروع ومنحازين للحكم بالعمل من أجل
المصلحة العامة



2010

- جلسات عمل
- زيارة عمل للاطلاع على التجربة السويسرية
خلال شهر مارس
تم من خلالها ملامسة مفهوم المصاحبة لأول مرة
«LA PROBATION»

جلسات عمل للبحث والتفكير
انطلاقا من الواقع نصا وتطبيقا
والوقوف على الاشكاليات والمعوقات ثم البحث عن حلول تتلاءم وامكانيات الدولة
وما يسمح به التشريع
جلسات موثقة بمحاضر لمسنا من خلالها :

إن مفهوم العقوبة تطور ولم تعد إيلاما للجاني وانتقاما منه بل إصلاحا له
ومحاولة لإعادة إدماجه.
السجن لم يعد مكانا لإصلاح المحكومين خاصة منهم المسطرة عليهم
عقوبات سالية للحرية قصيرة المدة.
السجون أصبحت مرتعا ومجالا خصبا لنشأة أجيال من المجرمين والارهابيين.
في النهاية
السجن لم يعد مدرسة للإصلاح والتأهيل إنما مدرسة لتعليم فن الإجرام.

25 % من داخلي السجن لا موارد لديهم.
 25% منهم لا مأوى لهم ويعانون حالة صحية متردية ويعيشون مشاكل نفسية خطيرة نتيجة التفكك الأسري.
 أكثر من 90 % من الأحكام السجنية هي دون العام.
 وأن أغلبية الأحكام بها عقوبات سجنية قصيرة لا تكفي للتأهيل والتكوين.
 من سلبيات كثرة العقوبات السالبة للحرية إرهاق ميزانية الدولة – اضاءة الكثير من الطاقات البشرية بالنظر الى سن اغلب المسجونين – افساد المسجونين باختلاطهم بغيرهم من المجرمين الخطيرين – المساهمة في انسلاخهم عن المجتمع وما ينجر عن ذلك من حرمان وبالتالي اضطرابات نفسية...

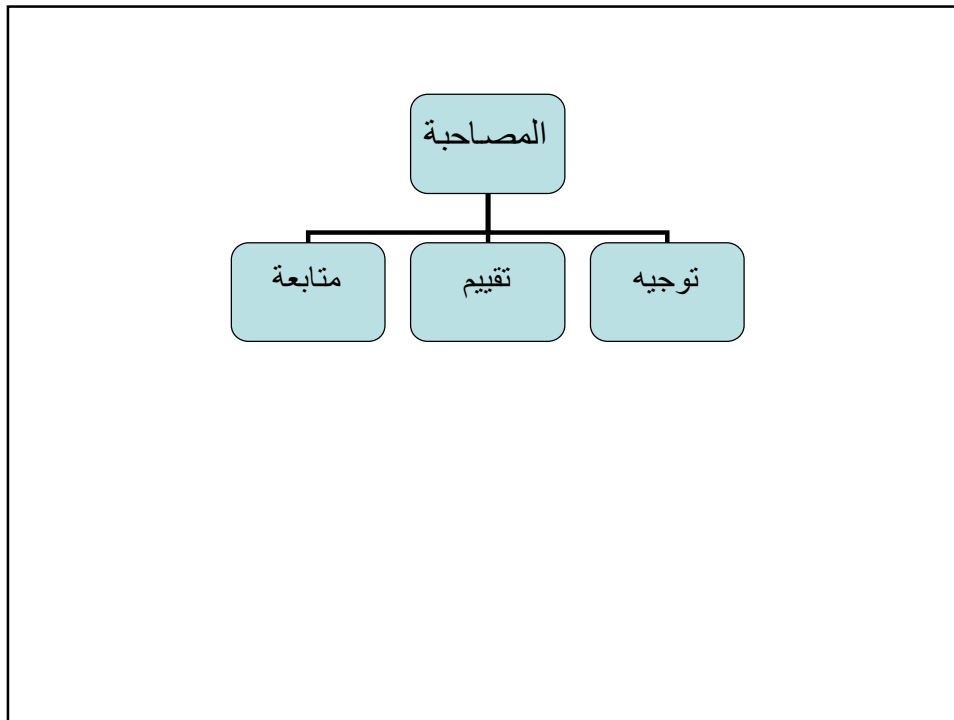
لا بد من توفر أمرين:
 (أ) وسائل إدماج وهي : - العمل – التمدرس – التكوين المهني – الترفيه – تعلم قواعد وسلوكيات اجتماعية – التدريب على قواعد العيش مع المجموعة – وعلى الإحساس بالمسؤولية – الاتصال بالعالم الخارجي.
 (ب) العنصر البشري المتمثل في موجهين أو مؤطرين ومراقبين لمرتكب الفعل المجرم تكلفهم السلطة القضائية بالتدخل بعد تحديد التدبير أو العقوبة البديلة المناسبة للجاني المراد معاقبته على فعله بتأديبه وتقويم سلوكه ثم إعادة إدماجه في المجتمع.
 هنا يكمن دور مكتب المصاحبة والمرافقين العدليين.

فريق العمل لمس ايضا في جلساته:
 كثرة أعباء قاضي تنفيذ العقوبات الذي توكل له في جميع المحاكم إلى جانب
 وظيفته مهام أخرى كرناسة المجالس الجناحية أو الدوائر الشخصية أو التجارية
 وأعباء قضائية أخرى.
 إلى جانب عدم تمكنه من وسائل العمل الضرورية (كتابة تمسك ملفات السجناء
 وتعنى باستدعاء المحكومين بالعمل لفائدة المصلحة العامة ، سيارة لتيسير تنقله
 بين السجن والمؤسسات المشغلة وغيرها ...)

أهم اختصاصات قاضي تنفيذ العقوبات:
 - مراقبة ظروف تنفيذ العقوبة السجنية
 - زيارة السجن للاطلاع على أوضاع المساجين
 - إعلام قاضي الأسرة بأوضاع أطفال السجينات المرافقين لهن حتى
 يتخذ احد التدابير المنصوص عليها بالفصل 59 من مجلة حماية
 الطفل - مطالبة إدارة السجن بالقيام ببعض أعمال الرعاية
 الاجتماعية للمسجين - منح تراخيص الخروج لبعض المسجونين
 لزيارة الزوج أو احد الأصول أو الفروع عند المرض الشديد أو
 لحضور موكب جنازة احد الأقارب
 - - يقع إعلام قاضي تنفيذ العقوبات بواسطة طبيب السجن كتابيا
 بالحالات الخطيرة التي يعانيها السجناء لاتخاذ ما يراه
 - - يحضر تقريراً سنوياً يضمن به ملحوظاته ومقترحاته يحيله على
 وزير العدل - كما يقترح تمتيع بعض المساجين بالسراح الشرطي
 في حدود اختصاصه (8 أشهر).

معوقات قضت عليها سائر الدول الأوروبية والأمريكية
وبعض الدول العربية بإنشاء مكاتب أو مؤسسات مصاحبة تساعد قاضي تنفيذ
العقوبات في أعماله وتخفف من أعبائه
والتي من شأنها اقناع قضاة الجزائي بنجاعة العقوبة البديلة وحثهم على تفعيلها
والنطق بها كلما توفرت شروطها.

المصاحبة في أول تعريف لها هي :
مجموع أعمال يقوم بها المرافق العدلي داخل مكتب المصاحبة وخارجه في نطاق
تنفيذ حكم قضائي ناص على عقوبة العمل لفائدة المصلحة العامة تحت اشراف قاضي
تنفيذ العقوبات.



- المصاحبة مجموعة أعمال لها أهداف من أهمها :

للمحكومين:

- تفادي التجربة السجنية، خاصةً لحديثي السن، والطلاب وغيرهم
- الحد من ظاهرة العود
- تعزيز إعادة الاندماج الاجتماعي والمهني
- تقديم المساعدة وخلق فرصة وأمل

للدولة والنظام القضائي

- تحسين ظروف أماكن الإيقاف
- المساهمة الفعالة في المجتمع
- تقليص الإحتفاظ داخل السجون
- تخفيض الكلفة المرتبطة بنظام السجون

2012

تحددت مراحل المشروع على النحو التالي:

- بدء العمل وفق الموارد المتاحة
- تدريب موظفي مكتب المصاحبة
- تحسيس القضاة وحثهم على تفعيل العقوبات البديلة وخاصة عقوبة العمل للمصالح العام
- تحديد المؤسسات العمومية لتنفيذ أحكام العمل للمصالح العام
- دمج المشروع النموذجي ضمن النصوص القانونية، وتعديله ليناسب السياق التونسي

تم تعيين مرافقين عدليين للعمل بمكتب المصاحبة

وقع اختيارهم من بين الأعران العاملين بسجن المسعدين لعدة أسباب من أهمها:

- توفير جرايات إضافية للدولة - معرفة المذكورين بالسجن وظروف الإقامة به
- خبرتهم في التعامل مع المنحرفين بشتى شرائحهم
- سهولة تواصلهم بالسجن لعرض المحكومين بالعمل لفائدة المصلحة العامة على طبيب السجن ...

خلال نوفمبر 2012

تلقى قاضي تنفيذ العقوبات والمرافقون العدليون تكوينا في العمل بالمصاحبة
بمقر المحكمة الابتدائية بسوسة 2 تحت اشراف الخبير الدولي

السيد «جاك موني»

وذلك لمدة اسبوعين كاملين.

قاموا أثناء ذلك بزيارة بعض المؤسسات المنتفعة من العمل
اولها مستشفى سهلول ومركز رعاية المسنين ومعهد الكفيف بسوسة
وذلك بغرض التعريف بالمكتب واعضائه ولضبط العلاقات بين المكتب من جهة
والمؤسسات المنتفعة من جهة اخرى.

برنامج التكوين تعلق بالأساس بـ :

- كيفية متابعة تنفيذ عقوبة العمل لفائدة المصلحة العامة من قبل المرافق العدليين ومراقبة حسن سير البرنامج المحدد لذلك.
- طريقة استدعاء المحكوم .
- كيفية الاستماع إليه لمعرفة مهاراته إن كانت له مهارات.
- وسيلة الاتصال بالمشغل وربط الصلة بينه وبين المحكوم.
- مساعدة المشغل في مراقبة وتوجيه المحكوم.
- تقييم تنفيذ العامل لفائدة المصلحة العامة لساعات العمل وسلوكه.
- موافاة قاضي تنفيذ العقوبات بكل ما يجد من إشكالات في التنفيذ .
- (توجيه تقارير له في الغرض)
- كيفية توجيه ومساندة المحكومين بالدعم المعنوي وحسن الإحاطة النفسية.
- إحداث نماذج من المكاتيب والمراسلات والاستدعاءات اللازم اعتمادها.

2013

انطلاق النشاط الفعلي لمكتب المصاحبة النموذجي بسوسة
(يوم الأربعاء 23 جاتفي 2013)

• هيكلية مكتب المصاحبة في بداية تأسيسه

رئيس المكتب: السيد يوسف بن رمضان قاضي تنفيذ
العقوبات

المرافقون العدليون



في دائرة استئناف سوسة قاضي تنفيذ العقوبات اصبح منذ 23 جانفي 2013
رئيسا لمكتب المصاحبة
يساعده في مهامه المتعلقة بتنفيذ عقوبة العمل لفائدة المصلحة العامة مرافقون
عدليون **agents de probation**
واقع تعيينهم من قبل الإدارة العامة للسجون والإصلاح من بين إطاراتها السجنية
بالجهة متخصصين في مجال التواصل الاجتماعي عددهم 4 (5) لا تقل خبرتهم عن
ثلاث سنوات عمل.
ولم تعد بالتالي المؤسسات السجنية بالجهة الفضاء الوحيد لقضاء العقوبة بل اصبحت
المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجمعيات الخيرية بها تشاركها هذا
الاختصاص.
Punir c'est d'abord réparer

عمل مكتب المصاحبة النموذجي في مرحلة أولى دامت قرابة العام على
المحكومين بالعمل لفائدة المصلحة العامة.

2014

كان لا بد من اجراء حملات تحسيسية
للحث على

- تفعيل العقوبات البديلة وتدعيم وتوسيع نشاط مكتب المصاحبة .
- تم ذلك بسعي من السيد الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بسوسة وفريق العمل.
- وبمساعدة ودعم من منظمة الإصلاح الجنائي .
- أجريت زيارات ميدانية للسجن بمعينة قضاة الجزائي بالجهة للاطلاع على أوضاع المساجين داخلها.
- وأجريت أيضا ملتقيات وندوات علمية متعددة في الموضوع.
- وقعت حملات وندوات تحسيسية واعلامية في نفس الوقت للتعريف بالمكتب موجهة بالخصوص الى السادة المحامين وبعض مكونات المجتمع المدني.
- تم حثهم وتشريكهم في نشاطات المكتب لإيجاد مواطن شغل قارة للمحكومين بعد إنهاء مدة التنفيذ ومساعدتهم ماديا ومعنويا وربما تأطيرهم حتى لا يعودوا من جديد للجريمة ويعاد إدماجهم في المجتمع.

كان لا بد من توسيع نشاط المكتب وهي المرحلة الثانية في نشاطه لتصبح من مهامه الاعتناء بالمسرحين شرطيا اعتمادا على أحكام الفصل 357 من مجلة الإجراءات الجزائية. وتوسع من جديد في مرحلة ثالثة ليشمل الأطفال :
 - الأطفال المحكومين بالعمل لفائدة المصلحة العامة (الذين يتجاوز سنهم 16 سنة حتى لا تقع مخالفة أحكام مجلة الشغل بالنسبة للسن القانونية للعمل).
 - الأطفال الصادر في شأنهم " قرار إخضاع طفل للمتابعة من قبل مكتب المصاحبة" وذلك في طور التحقيق.

توسيع في النشاط يجرنا الى تطوير مفهوم المصاحبة التي اطبحت تعرف على أنها جملة من الصلاحيات متمثلة بالأساس في المراقبة والمساندة والتوجيه في إطار تنفيذ عقوبة صادرة عن السلطة القضائية أو مدة اختبار بموجب إنابة قضائية يكلف بها مكتب يترأسه قاضي تنفيذ العقوبات بمعاونة مرافقين عدليين له حول تنفيذ برنامج عمل يوازي فيه يوم السجن ساعتي عمل لفائدة مؤسسة مشغلة من طرف المحكوم عليه أو المسرح شرطيا أو المفرج عنه مؤقتا أو الواقع في حقه حكم بتأجيل تنفيذ العقاب البدني صلاحيات تساعد على سرعة الاندماج في المجتمع والحيلولة دون الرجوع إلى الجريمة.

لتجاوز المفهوم التقليدي للتربية والعقاب

أصبح السجين وسيلة من وسائل الانتاج



مكتب المصاحبة بسوسة يتعامل مع 63 مؤسسة عمومية وهي كالاتي:
المحاكم وعددها (8) استئناف ، ابتدائية سوسة وسوسة 2 ، ناحية
 سوسة وسوسة 2 ومساكن والنفيضة ، و المحكمة العقارية بسوسة.
 المستشفيات وعددها (8) المستشفى الجامعي بسهلول ، المستشفيات
 الجهوية بالنفيضة ، بوفيشة ، سيدي بو علي ، القلعة الكبرى ، القلعة
 الصغرى ، ومساكن ، مستوصف كندار.

البلديات وعددها (19) - سوسة ، حمام سوسة ، سوسة المدينة ، سوسة
 جوهرة ، اكودة ، سيدي الهاني ، مساكن ، المسعدين ، قصيبة سوسة ، زاوية
 سوسة ، حي الزهور ، حي الرياض ، القلعة الصغرى ، القلعة الكبرى ، هرقلية ،
 سيدي بو علي ، كندار ، النفيضة ، بوفيشة.
المعتمديات وعددها (10) - سيدي الهاني ، مساكن ، سيدي عبد الحميد ،
 القلعة الصغرى ، القلعة الكبرى ، اكودة ، سوسة جوهرة ، سيدي بو علي ،
 النفيضة ، بوفيشة.
دور الشباب وعددها (4) - المركب الشبابي بسوسة ، دار الشباب بحي الرياض
 ، دار الشباب بسيدي بو علي ، دار الشباب بالنفيضة.

السكك الحديدية بكل من سوسة والنفيضة.
مركز رعاية المسنين بسوسة.
مراكز التكوين وعددها (2) - مركز التكوين المهني الفلاحي بشط مريم ،
المركز القطاعي للتكوين في مهن الخدمات بسوسة.
اقليم الحرس بسوسة ، ومركز الحرس الوطني بسيدي الهاني.
مركز الامن بحى العوينة.
القباضة المالية بحى الرياض.
الميناء البحرى بسوسة.
المعهد العالى للدراسات التكنولوجية بسوسة.
مركز الدفاع والادماج الاجتماعى بسوسة.
السجن المدنى بالمسعدين.

هيكلية ومهام مكتب المصاحبة النموذجي بسوسة:

• الإدارة العامة للسجون والإصلاح

-
- يقوم بتمويل المكتب بكل الضروريات (تجهيزات مكاتب أدوات مكتبية بما في ذلك وسائل النقل
- وتوفير الإطارات السجنية المتخصصة في مجال التواصل الاجتماعي من ذوي الخبرات الميدانية.
- تنظيم الملتقيات والمنتديات الوطنية وتوفير مستلزمات الدورات التكوينية وتنظيم تبادل الزيارات والخبرات

محكمة الاستئناف بسوسة

- في شخص السيد الوكيل العام تتولى الإشراف القضائي على مكتب المصاحبة ومراقبة نشاطه بالتنسيق مع قاضي تنفيذ العقوبات وبترتيب الاجتماعات والملاقات والدورات التكوينية ومعاينة التقارير الشهرية والسنوية للمكتب لتسهيل المعاملات وتذليل الصعوبات.

قاضي تنفيذ العقوبات

- هو رئيس مكتب المصاحبة - يشرف على نشاطه - يراقب المرافقين العدليين - يدرس كل الملفات - يشرف على تنفيذ العقوبات - يسند صلاحيات كل مرافق عدلي - يشرف على جدول الأعمال والراحة السنوية والبرامج اليومية



مع الشكر
على الانتباه